



كلية : الآداب

القسم او الفرع : قسم التاريخ

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د محمد يحيى أحمد عباس الجوعاني

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ أوربا الحديث

اسم المادة باللغة الإنكليزية : **Modern European history**

اسم المحاضرة السابعة باللغة العربية: قيام الثورة الفرنسية

اسم المحاضرة السابعة باللغة الإنكليزية : **The rise of the French Revolution**

قيام الثورة الفرنسية :

عندما اجتمع مجلس الأعيان سنة ١٧٨٧ بدعوة من كالون ظهرت دعوة المجلس طبقات الأمة الذي لم يدعى للاجتماع منذ مائة وخمس وسبعين سنة ، الا ان هذه الدعوة لم تكن مؤثرة في البداية ، فبعد عزل كالون اسندت الوزارة إلى دي بريين الذي وجد أن خطة سلفه كالون في فرض الضرائب على الأرض وليس على طبقه معينة لتشمل جميع الطبقات ، هي الطريق الصحيح لإصلاح حال الخزينة لكنه واجه مقاومة شديدة من قبل الطبقة الأرستقراطية ورفض مجلس الأعيان الموافقة على ذلك فاضطر دي بريين الى فضاة وإحالة الأمر الى المحكمة لكن المحكمة رفضت هي الأخرى ذلك رغم محاولات لويس السادس عشر فرض الأمر عليها. وهكذا ظهر صراع حاد بين الملك والطبقة الأرستقراطية التي أعلنت أن مجلس طبقات الأمة هو الهيئة الوحيدة التي تستطيع فرض مثل هذه الضرائب وبعد موافقة الملك حدد دي بريين يوم الأول من أيار ١٧٨٩ موعدا لافتتاح المجلس ثم قدم استقالته ليخلفه نيكر

أرادت الطبقة الأرستقراطية عقد مجلس الطبقات لأنها اعتقدت انها ستمنع أي إصلاح بواسطته لان التصويت لا يكون بالأفراد وإنما على أساس الطبقة فيكون للطبقة الأرستقراطية وطبقة رجال الدين صوتان بينما يكون للطبقة العامة صوت واحد وأكد رغم إنها تمثل الأكثرية في عدد ممثليها في المجلس من جانب اخر فان الطبقة البرجوازية وافقت على عقد المجلس أملا في الحصول على قسط من الحريات الديمقراطية والحق في المشاركة بشؤون الحكم ، كما رحبت الطبقات الشعبية بانعقاد المجلس أولا أملا في الحصول على الخبز

وضع نيكر بتكليف من الملك لويس السادس عشر نظاما جرت بموجبه الانتخابات العامة في جميع فرنسا وتالف المجلس الجديد من ١٢٠٠ عضوا يمثل نصفه الطبقة العامة أو يمثل النصف الآخر طبقتي النبلاء ورجال الدين وطبقا للتقاليد الدستورية القديمة في فرنسا فقد حرر الناخبون في جميع أنحاء فرنسا عرائض سلموها الى اعضاء المجلس الجديد كانت تفيض بالشكوى من النظام الاقتصادي السائد وتطالب بإلغاء الامتيازات وتوزيع الضرائب على الجميع بالتساوي بغض النظر عن الانتماء الطبقي وتطالب ايضا بصيانة الحريات العامة وإلغاء نظام الطبقات و مساواة الجميع اما القانون. ومن الملاحظ أن هذه المطالب لم تكن تحمل أي عداة للنظام الملكي بل كانت تظهر أن الفرنسيين كانوا ما يزالون على ولائهم للملكية وعلى حبه للملك وان هدفهم هو تحويل فرنسا الى ملكية برلمانية دستورية..

افتتح لويس السادس عشر مجلس الطبقات في الخامس من أيار ١٧٨٩ في فرساي بإلقاء خطاب مهم لم يشر فيه الى الإصلاحات التي طالب بها الشعب واكتفى بتقديم نكر ليشرح لنواب الأمة ارتباك الدولة

وعجز ميزانيتها ، وليطلب منهم المساعدة في معالجة الأمور وقد تبين انه لم يكن للحكومة موقف واضح من هذه القضايا قدم نواب الطبقة العامة اقتراحا يقضي بان يكون التصويت فرديا وليس على اساس الطبقات لكي يحصلوا على الأغلبية في المجلس فيتمكنوا من تحقيق أهدافهم خصوصا وان العديد من طبقة رجال الدين وكذلك بعض نواب طبقة الإشراف كانوا يتعاطفون مع مطالب الطبقة العامة . ومع مقاومة الطبقة الأرستقراطية ورجال الدين ولويس السادس عشر لهذا المقترح تحول اجتماع المجلس الى عصيان أعلنه قادة وممثلو الطبقة العامة حيث أطلقوا على انفسهم اسم الجمعية الوطنية ورفضوا أوامر لويس السادس عشر بالتفريق وقرروا الاستمرار في اجتماعاتهم بوضع دستور لفرنسا مما اضطر الملك لويس السادس عشر إلى الإذعان للأمر الواقع خصوصا بعد أن انضمت إليهم العديد من نواب طبقتي رجال الدين والنبلاء

كان لهذه التطورات ولخوف لويس السادس عشر واستدعاهم بعض فرق الجيش لحمايته بمقره في فرساي اثره في تأجيج الشارع وقيام ثورة شعبية في باريس ادت الى تنظيم قيادة توريه وحرس قومي ومن ثم الهجوم على سجن الباستيل لاحتلال وإطلاق سراح السجناء. وقد عد الفرنسيون ذلك اليوم وهو **14 تموز ١٧٨٩ بداية الثورة الفرنسية** التي توسعت من باريس لتشمل مائر أنحاء فرنسا وتفرض على لويس السادس عشر التخلي عن موقفه المتشدد والاعتراف بالجمعية الوطنية والموافقة على رفع علم الثورة المثلث الالوان ووضع على صدره شارت الثورة الملونة

لم يكن موقف الملك المؤيد للثورة كافيا لامتناس نعمة الجماهير وهياجها وكان الجميع يشعرون أنه لا بد من القيام بأعمال أكثر جدية لتهدئة الأوضاع في المقاطعات النائرة فاجتمعت الجمعية الوطنية في **4 آب ١٧٨٩** البحث الوسائل تكفل وقف تيار الاضطراب والقومي السائدة، واتخذت القرارات الآتية :

- 1- إلغاء جميع حقوق النبلاء الإقطاعية الذي أدى إلى تحرير الفلاح من قيودهم
- 2- إلغاء أعمال السخرة والضرائب المفروضة على المطاحن والأفران
- 3- إلغاء امتيازات جمعيات الأقاليم الحرفية
- 4- إلغاء ضريبة العشر التي كانت تدفع إلى الكنيسة
- 5- إعلان المساواة التامة بين المواطنين في الحصول على الوظائف العامة
- 6- إصلاح القضاء بحيث يتساوى الجميع أمامه في الحقوق والواجبات

وفي ٢٦ آب ١٧٨٩ أعلنت الجمعية الوطنية لائحة حقوق الإنسان التي أبرزت فيها الحقوق الأساسية للمواطن على الدولة وبرز هذه المبادئ هي :

- 1- إن الناس يولدون ويظلون أحرارا متساوين في الحقوق
- 2- الغرض من قيام الحكومات هو ضمان وحماية الحقوق الطبيعية للإنسان وهي الحرية ، حق التملك ، حماية الأرواح وحق رد المظالم
- 3- لا يسجن احد ولا يوقف الا في الحالات التي يحددها القانون والمتهم بريء حتى تثبت إدانته
- 4- لكل امة الحق في مشاركة حكومتها في وضع القوانين والضرائب
- 5- الآراء الخاصة مصانة على أن لا تخل بالنظام والقانون
- 6- حق التملك مقدس ولا يجوز السيطرة على ممتلكات الغير الا بتعويض
- 7- حرية الأفكار والآراء من اثن حقوق الإنسان ، ولكل شخص الحق في التعبير عن آرائه بحرية لا تتعارض مع القانون

يلاحظ أن لائحة حقوق الإنسان قد تآثرت بشكل واضح بنصوص وثيقة إعلان حقوق الإنسان الأمريكية وبأفكار روسو ومننسكريو او وقد عدة الجمعية الوطنية هذه اللائحة مقدمة للدستور الذي اجتمعت من اجله ، كذلك فان هذه الوثيقة كانت عالمية في معانيها وأهدافها رغم انها كانت محلية ، وقد وصفت في ما بعد إنها أقوى من جيوش نابليون.

وقف لويس السادس عشر هذه المرة ضد لائحة حقوق الإنسان بعد ان وجد فيها تجريدا له من صلاحياته المطلقة مما ادى الى تصاعد حماس الجماهير ضده تهاجمت قصره وعرضت حياته وزوجته للخطر لولا إنقاذ الحرس القومي لهما حيث انتقل الملك من قصر فرساي الى باريس تحت الحماية بعد أن صادق على جميع قرارات الجمعية الوطنية بما فيها قرارات توزيع الضرائب على أفراد الشعب بالتساوي ودون تمييز طبقي . لكن موقف لويس السادس عشر اصبح حرجا مرة أخرى عندما أمتت الجمعية الوطنية أموال الكنيسة وارضيتها ، لأنها تعدها ملكا للشعب واصدرت دستورا خاصا برجال الدين وهو " الدستور المدني لرجال الدين والذي عد رجال الدين موظفين لدى الحكومة، وحدد لهم رواتب معينة . كما نص الدستور على انتخاب رجل الدين ، مما فسح المجال أمام البروتستانت للمشاركة في الانتخاب : وبسبب عدم موافقة الكنيسة على الدستور طلبت الجمعية الوطنية أن يؤدي رجل الدين قسم اليمين للملك والشعب والدستور جديا فامتثل البعض وعرفوا " **الدستوريون** " ورفض البعض الاخر مفصلا الاستقالة فسموا " **المخالفون** " وقد أدى إصدار الدستور الجديد الى إنهاء العلاقة بين الكنيسة الفرنسية وبابا روما

مما دعا هذا الأخير الى إصدار قرار الحرمان. بحق كل رجل دين يقبل أن يقسم يمين الولاء للدستور الجديد. ولما كان لويس السادس عشر متدينا فقد شعر بالإثم ، لأنه عد تعاونه مع الجمعية يتعارض في هذه الحالة مع إيمانه وولائه للكاثوليكية فهرب الى شمال البلاد أملا في العودة مع الجيش الملكي الموجود هناك ، وبالتنسيق مع النبلاء المهاجرين خارج فرنسا تنفيذ إرادته ، الا ان أمره قد اكتشف واعيد مع

عائلته الى باريس مما أعطى الفرصة للمتطرفين والجمهوريين ان يعلنوا عن رغبتهم في إلغاء الملكية ورفضت الجمعية الوطنية ذلك لكنها اتخذت إجراء سريعا لوقف عضب الشارع والجماهير وذلك بوقف الملك عن ممارسة سلطاته حتى يتم من الدستور الجديد ويقسم يمين الولاء له

وفي أيلول 1791 انتهت الجمعية الوطنية مع وضع الدستور الجديد الذي ابقى على النظام الملكي مع تحديد سلطات لويس السادس عشر وعد الدستور الأمة هي المصدر الأساس للسلطة التي تمارسها بواسطة الهيئات المنتخبة والملك ثم اعلنت الجمعية عن حل نفسها بعد أن انتهت مهمتها واخذ اعضاؤها قرارا بعدم ترشيح أنفسهم لانتخابات الجمعية التشريعية القادمة التي منين عليها الدستور

تكونت الجمعية التشريعية من عدة قوى سياسية منها من قوى اليمين التي ما كانت تشكل ثلث أعضاء المجلس وهم النبلاء ذوي الاتجاه التحرري الذي يؤمن بالملكية الدستورية، ثم قوى الوسط وهم الأكثرية التي تؤمن بالثورة والدستور والنظام الجديد . وتنعت بعض المصادر هذه الفئة بالانتهازية التي تنضم الى الحزب الأقوى بينما يسميهم البعض الآخر بالمستقلين او الدستوريين المتعلقين بصدق رذ بالثورة مع انهم لم يكن لديهم رأي واضح او رجال مشهورين اما قوى اليسار فكانت تنتمي الى نادي اليعاقبة ونادي الجيرونديين واليعاقبة هم في الأصل جمعية اسمها الأصدقاء الدستور كانت تجتمع في دير للاباء المعاقية يقع على مقربة من الجمعية الوطنية فاطلق عليهم الاسم نسبة لذلك الدير وعرف الجيرونديين بهذا الاسم لانحدارهم من إقليم في جنوب غربى فرنسا يدعى واليعاقبة والجيرونديين من المؤمنين بالجمهورية يضاف إليهم جماعة من أقصى اليسار من أنصار نادي كورة لبيه كانوا يتطلعون إلى تغييرات جذرية في المجتمع من خلال النظام الجمهورية. والى جانب هذه القوى كانت هناك قوى معادية للثورة خارج الجمعية مكونة من المهاجرين والنبلاء

أنهت الجمعية التشريعية أعمالها في ٢٠ ايلول ١٧٩٢ ليحل محلها المؤتمر الوطني الذي كانت انتخاباته قد بدأت في 21 ايلول ١٧٩٢ وكانت أولى قرارات المؤتمر الوطني هي إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في اليوم التالي لانعقاده وفي 11 كانون الأول ١٧٩٢ بدأت محاكمة لويس السادس عشر أمام المؤتمر حيث وجهت إليه تهمة التآمر على سلامة الأمة والتعاون مع الدول الأجنبية المعادية لفرنسا والعمل على قلب الدستور الفرنسي لقد عارض الجيرونديين محاكمة لويس السادس عشر خوفا من استثارة الدول الكبرى ، لكن ذلك لم يكن

مجديا فقد صدر الحكم عليه بالإعدام بالمقصلة ، ونفذ في ٢١ كانون الثاني ١٧٩٣ وكان وراء ذلك اليعاقبة الذين وجدوا أن التعجيل بإعدام لويس السادس عشر سيكون وسيلة لإرهاب أنصاره الذين بدئوا ينشطون بشكل ظاهر ضد الثورة التي تصاعدت حماسية جماهيرها عندما بدأت الجيوش الفرنسية تحقق الانتصارات على جيوش التحالف الأوربي ضد فرنسا.